



الواقع الإداري الحكومي  
للأشخاص ذوي الاعاقة

وزارة التنمية الاجتماعية

Ministry of Social Development

2017

## فريق الإعداد

أ. محمد حمادة  
رئيس قسم السياسات والخطط

أ. إبراهيم أبو سمعان  
رئيس قسم الإحصائيات

م. ناصر أبو سليمان  
مهندس قواعد بيانات

## الإشراف العام

أ. اعتماد الطرشاوي  
مدير عام الإدارة العامة للتنمية والتخطيط

@ سبتمبر، 2017

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي  
وزارة التنمية الاجتماعية.

الواقع الإداري الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة - قطاع غزة، غزة-فلسطين

جميع المراسلات توجه إلى:

وزارة التنمية الاجتماعية

هاتف: 00970-8-2847746

فاكس: 00970-8-2827474

صفحة إلكترونية: <http://www.mosa.gov.ps>

## جدول المحتويات

3	جدول المحتويات
5	قائمة الجداول
6	قائمة الرسوم التوضيحية
7	شكر و عرفان
8	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
8	مقدمة
8	مشكلة الدراسة
8	الهدف الرئيسي للدراسة
8	الأهداف الفرعية
8	منهجية الدراسة
9	الجهود السابقة
9	أدوات الدراسة
9	عينة ومجتمع الدراسة
9	النطاق الجغرافي والزمني
9	فريق العمل
9	الصعوبات والتحديات التي واجهت الدراسة
10	مصطلحات خاصة بالدراسة
11	الملخص التنفيذي
12	الفصل الأول الملامح العامة للأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة
13	1.1 التوزيع الديموغرافي
14	1.2 التوزيع حسب العمر
15	1.3 التوزيع حسب الجنس
16	1.4 التوزيع حسب نوع الإعاقة
17	الفصل الثاني دور المؤسسات الحكومية في تطبيق قانون الأشخاص ذوي الإعاقة
17	2.1 القوانين واللوائح المنظمة للعمل الحكومي
17	2.2 هيكلية الوزارات ودورها القانوني لإدارة شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة
17	2.2.1 وزارة التنمية الاجتماعية
18	2.2.2 وزارة الصحة
19	2.2.3 وزارة التربية والتعليم
20	2.2.4 وزارة الشباب والرياضة
21	2.2.5 وزارة العمل

21	2.2.6 وزارة الحكم المحلي .....
21	2.2.7 وزارة الاعلام الحكومي .....
22	2.2.8 وزارة الثقافة .....
22	9.2.2 وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .....
23	2.2.10 وزارة المواصلات .....
23	2.2.11 وزارة المالية .....
24	الفصل الثالث واقع الأداء الحكومي .....
24	3.1 المحور الإداري .....
24	3.1.1 الوحدة الإدارية المختصة .....
25	3.1.2 الكادر البشري للأشخاص ذوي الإعاقة .....
26	3.1.3 خطط وتقارير الوزارة .....
27	3.2 المحور الخدماتي .....
28	3.2.1 مجال الرعاية والتأهيل .....
30	3.2.2 المجال الصحي .....
31	3.2.3 المجال التعليمي .....
32	3.2.4 مجال التشغيل والتأهيل .....
33	3.2.5 مجال الترويج والرياضة .....
34	3.2.6 مجال التوعية الجماهيرية .....
35	3.2.7 مجال مواءمة الأماكن والوسائل العامة للأشخاص ذوي الإعاقة .....
36	التوصيات .....
38	الملاحق .....

## قائمة الجداول

- 13..... جدول 1: التوزيع الديموغرافي للأشخاص ذوي الإعاقة.
- 14..... جدول 2: توزيع نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة حسب العمر على المحافظات.
- 15..... جدول 3: توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة على المحافظات حسب الجنس.
- 16..... جدول 4: توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة على المحافظات حسب الجنس.
- 24..... جدول 5: مستوى تطبيق الإجراءات المنوطة بالوحدة الإدارية المختصة بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 25..... جدول 6: الكادر البشري للأشخاص ذوي الإعاقة في الوزارة.
- 26..... جدول 7: الأشخاص ذوي الإعاقة في خطط وتقارير الوزارة.
- 27..... جدول 8: الترميز المتبع لقياس درجة التطبيق.
- 28..... جدول 9: دور وزارة التنمية الاجتماعية في مجال الرعاية والتأهيل ومدى تطبيقه.
- 29..... جدول 10: دور الوزارات المعنية في مجال الرعاية والتأهيل ومدى تطبيقه.
- 30..... جدول 11: دور وزارة الصحة في المجال الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة ومدى تطبيقه.
- 31..... جدول 12: دور وزارة التعليم في المجال التعليمي للأشخاص ذوي الإعاقة ومدى تطبيقه.
- 32..... جدول 13: دور وزارة التنمية الاجتماعية في مجال التشغيل والتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة ومدى تطبيقه.
- 33..... جدول 14: دور الوزارات المختلفة في إعداد كوادر فنية مؤهلة للعمل مع فئات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 33..... جدول 15: دور الوزارات المعنية في مجال الترويج والرياضة للأشخاص ذوي الإعاقة ومدى تطبيقه.
- 34..... جدول 16: دور الوزارات في مجال التوعية الجماهيرية ومدى تطبيقه.
- 35..... جدول 17: دور الوزارات المعنية في مجال موازنة الأماكن العامة للأشخاص ذوي الإعاقة.

## قائمة الرسوم التوضيحية

- 13.....رسم توضيحي 1: التوزيع الديموغرافي للأشخاص ذوي الإعاقة.
- 14.....رسم توضيحي 2: توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب العمر على المحافظات.
- 15.....رسم توضيحي 3: توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة على المحافظات حسب الجنس.
- 16.....رسم توضيحي 4: نسبة توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة على المحافظات حسب الجنس.
- رسم توضيحي 5: هيكلية وزارة الصحة التي تعنى بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة
- 19.....(ديوان الموظفين العام)
- رسم توضيحي 6: هيكلية وزارة التربية والتعليم العالي التي تعنى بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة
- 20.....(ديوان الموظفين العام)
- رسم توضيحي 7: هيكلية وزارة الشباب والرياضة التي تعنى بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة
- 21.....(ديوان الموظفين العام)
- رسم توضيحي 8: هيكلية وزارة الثقافة التي تعنى بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة
- 22.....(ديوان الموظفين العام)
- رسم توضيحي 9: هيكلية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تعنى بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة
- 23.....(ديوان الموظفين العام)

## شكر وعرّفان

ننقدم باسم وزارة التنمية الاجتماعية بالشكر والتقدير للمجلس التشريعي الفلسطيني والذي لا يألوا جهداً في بحث واقع الفئات الهشة والمهمشة في المجتمع الفلسطيني لتحسين وتطوير القوانين التي تصب في خدمة هذه الفئات وكما نتقدم بجزيل الشكر والعرّفان لكل الوزارات في القطاع الحكومي ونخص بالذكر الوزارات المعنية في الدراسة (وزارة التنمية الاجتماعية - وزارة الصحة - وزارة التربية والتعليم - وزارة الشباب والرياضة - وزارة العمل - وزارة الحكم المحلي - وزارة الإعلام الحكومي - وزارة الثقافة - وزارة الاتصالات - وزارة المواصلات - وزارة المالية) وديوان الموظفين العام والذين ساهموا معنا بشكل كبير في إخراج هذه الدراسة لاستيضاح الواقع الإداري والخدماتي للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل صادق ومثمر. والشكر والتقدير للأشخاص ذوي الإعاقة الذين كانوا هم عنوان الدراسة والذين سيقون دوماً هم عنوان الأصالة للمجتمع الفلسطيني.

## الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

### مقدمة

.....  
.....  
.....

### مشكلة الدراسة

على الرغم من وجود قانون للأشخاص ذوي الإعاقة واللائحة التنفيذية إلا انهما لا تفيان بما هو مطلوب لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث يتطلب الأمر مجموعة من الإجراءات والتدابير الكفيلة بتوفير حياة كريمة للإنسان ذو الإعاقة، وبالتالي فإن الدراسة تركز بشكل رئيسي على الواقع الإداري في المؤسسات الحكومية بما يخص الأشخاص ذوي الإعاقة ومدى تطبيق القانون المقر بهذا الشأن ولائحته التنفيذية.

### الهدف الرئيسي للدراسة

تهدف الدراسة الى القاء الضوء على الواقع الإداري الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، من خلال فحص تطبيق أحكام القانون واللائحة التنفيذية للوزارات المعنية، وذلك من خلال قياس مدى التزام الجهات الحكومية التي حددها القانون، بتطبيق أحكامه ونصوصه، حيث سعت الدراسة إلى تحديد الالتزامات الخاصة بالجهات المعنية في المجال الاجتماعي والصحي والتعليمي والتشغيل والترويج والرياضة والتأهيل والتوعية.

### الأهداف الفرعية

1. تحليل المحور الإداري للوزارات المقدمة للخدمة حسب القانون.
2. تحليل المحور الخدماتي لكل وزارة حسب القانون
3. توضيح الصعوبات الحكومية في تقديم الخدمات.

### منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة في عملها على المنهج الوصفي التحليلي من خلال المسح الميداني للوزارات وعددها 11 وزارة وذلك عبر الخطوات التالية:

1. اعداد استمارة ومراجعتها حسب القانون واللائحة التنفيذية.
2. تعبئة الاستمارات من خلال المقابلات والزيارات الميدانية للوزارات.



3. تحليل البيانات ومناقشتها.
4. إعداد الإطار النظري للدراسة.
5. عقد ورشة عمل لمناقشة مخرجات الدراسة.

### الجهود السابقة

حرصت الدراسة على الاطلاع على القانون الفلسطيني للمعاقين سنة 1999م ولائحته التنفيذية إضافة الى الجهود المبذولة في دراسة واقع حقوق المعاقين الفلسطينيين في قطاع غزة والتي قام بها مركز حقوق الانسان سنة 2008م.

### أدوات الدراسة

1. الاستمارة.
2. الزيارة الميدانية (تخلها تعبئة الاستمارة والمقابلة الشخصية والاطلاع على التقارير السنوية والخطة التشغيلية).
3. Microsoft Excel.

### عينة ومجتمع الدراسة

ركزت الدراسة على الوزارات المعنية بقطاع الاعاقة حسب القانون.

### النطاق الجغرافي والزمني

شملت الدراسة وزارات قطاع غزة المعنية بشريحة الإعاقة حسب القانون، وذلك من شهر 4/2017 إلى شهر 9/2017.

### فريق العمل

الإدارة العامة للتنمية والتخطيط (دائرة الخطط والاحصائيات).

### الصعوبات والتحديات التي واجهت الدراسة

1. ضغط العمل.
2. نقص الحوافز والاحتياجات اللوجستية.

<p>مصطلح يغطي العجز، والقيود على النشاط، ومقيدات المشاركة. والعجز هي مشكلة في وظيفة الجسم أو هيكله، والحد من النشاط هو الصعوبة التي يواجهها الفرد في تنفيذ مهمة أو عمل، في حين أن تقييد المشاركة هي المشكلة التي يعاني منها الفرد في المشاركة في مواقف الحياة</p>	<p><b>الإعاقة</b></p>
<p>الشخص الذي انخفضت إمكانيات حصوله على عمل مناسب بدرجة كبيرة مما يحول دون احتفاظه به نتيجة لقصور بدني أو عقلي. كما يعرف ذو الإعاقة بأنه الشخص الذي يختلف عن المستوى الشائع في المجتمع في صفة أو قدرة شخصية سواء كانت ظاهرة كالشلل وبتير الأطراف وكف البصر أو غير ظاهرة مثل التخلف العقلي والصمم والإعاقات السلوكية والعاطفية بحيث يستوجب تعديلاً في المتطلبات التعليمية والتربوية والحياتية بشكل يتفق مع قدرات وإمكانات الشخص المعاق مهما كانت محدودة ليكون بالإمكان تنمية تلك القدرات إلى أقصى حد ممكن</p>	<p><b>الشخص ذو الإعاقة</b></p>
<p>وهي بطاقة تصدر في المجالين الاجتماعي والصحي وتشكل الأساس في التعريف بالشخص ذو الإعاقة وإعاقته والخدمات التي يحتاجها.</p>	<p><b>بطاقة المعاق</b></p>
<p>وهي جعل المكان أو الوسيلة التي يستخدمها الشخص ذو الإعاقة ملائمة لاحتياجاته عبر تزويدها بجميع الوسائل التي تسهل على هذا الشخص بحسب نوع إعاقته.</p>	<p><b>المواءمة</b></p>
<p>وهي بيئة العمل المتوفر بها جميع وسائل الحماية والأمان للشخص ذو الإعاقة.</p>	<p><b>المشاغل المحمية</b></p>

## الملخص التنفيذي

تم الانتهاء من إجراء هذه الدراسة سبتمبر 2017م، وهدفت الى الوقوف على الواقع الإداري الحكومي في خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة وخلصت الى نتائج وتوصيات هامة تصب في خدمة هذه الفئة المهمة في المجتمع الفلسطيني.

تم إعداد استبيان في ضوء القانون الفلسطيني ولائحته التنفيذية اعتماداً على النصوص التي تخدم هذه الشريحة. هذا الاستبيان قاس الواقع الإداري والخدمات في الوزارات المعنية بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني. تم دراسة دور كل وزارة على حدا ومدى ملاءمة هيكلتها الحكومية الخاصة بخدمة هذه الشريحة للقيام بدورها المنوط بها في هذا الجانب. كما تم دراسة توزيع هذه الفئة مكانياً وعمرياً ونوعياً وبناءً على تصنيف الإعاقة.

تناولت الدراسة محورين رئيسيين يندرج تحت كل محور عدة مجالات وجوانب تقيس الواقع الإداري والخدماتي للأشخاص ذوي الإعاقة. في المحور الإداري تم التركيز على الوحدة الإدارية المختصة بهذا الجانب إضافة لعامل الكادر البشري وخطط وتقارير الوزارة في خدمة هذه الفئة. وفي المحور الخدماتي تم التركيز على مجالات الرعاية والتأهيل والتعليم والصحة والتشغيل والترويج والرياضة والتوعية الجماهيرية ومواءمة الأماكن والوسائل في سبيل خدمة هذه الشريحة.

الدراسة خلصت إلى أن هناك قصور في تطبيق القانون الفلسطيني ولائحته التنفيذية في هذا الجانب. كما أن القانون يحتاج لتطوير ليلبي الحاجات المتطورة لهذه الشريحة المهمة في المجتمع الفلسطيني. وهناك حاجة ضرورية لإيجاد إدارة عامة بكادر بشري متخصص تولى هذا الملف أهمية أكبر وتنظيماً أكبر.

## الفصل الأول الملاح العامة للأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة

تعرف الإعاقة بحسب منظمة الصحة العالمية WHO بأنها مصطلح يغطي العجز، والقيود على النشاط، ومقيدات المشاركة. والعجز هي مشكلة في وظيفة الجسم أو هيكله، والحد من النشاط هو الصعوبة التي يواجهها الفرد في تنفيذ مهمة أو عمل، في حين أن تقييد المشاركة هي المشكلة التي يعاني منها الفرد في المشاركة في مواقف الحياة، وبالتالي فالإعاقة هي ظاهرة معقدة، والتي تعكس التفاعل بين ملامح جسم الشخص وملامح المجتمع الذي يعيش فيه أو الذي تعيش فيه ويعرّف أيضاً بأنه حالة تحد من قدرة الفرد على القيام بوظيفة واحدة أو أكثر من الوظائف التي تعتبر أساسية في الحياة اليومية كالعناية بالذات أو ممارسة العلاقة الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية وذلك ضمن الحدود التي تعتبر طبيعية. أو هي عدم تمكن المرء من الحصول على الاكتفاء الذاتي وجعله في حاجة مستمرة إلى معونة الآخرين، وإلى تربية خاصة تساعده على التغلب على إعاقته.

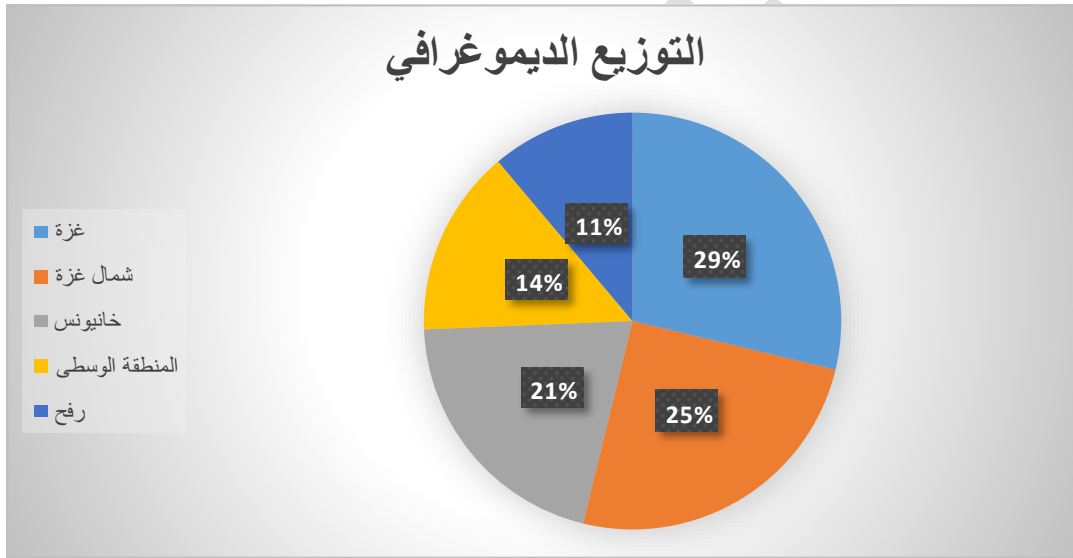
درج استخدام مصطلح المعاق في المجتمع إلا أن منظمة الصحة العالمية WHO قامت بتعديل المصطلح إلى (الشخص ذو الإعاقة).

ويعرّف ذو الإعاقة بأنه "الشخص الذي انخفضت إمكانيات حصوله على عمل مناسب بدرجة كبيرة مما يحول دون احتفاظه به نتيجة لقصور بدني أو عقلي. كما يعرّف ذو الإعاقة بأنه الشخص الذي يختلف عن المستوى الشائع في المجتمع في صفة أو قدرة شخصية سواء كانت ظاهرة كالشلل وبترا الأطراف وكف البصر أو غير ظاهرة مثل التخلف العقلي والصمم والإعاقات السلوكية والعاطفية بحيث يستوجب تعديلاً في المتطلبات التعليمية والتربوية والحياتية بشكل يتفق مع قدرات وإمكانات الشخص المعاق مهما كانت محدودة ليكون بالإمكان تنمية تلك القدرات إلى أقصى حد ممكن"

وفيما يلي نوضح توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة بحسب المكان والعمر والجنس ونوع الإعاقة.

## 1.1 التوزيع الديموغرافي

اعتماداً على بيانات النظام المحوسب للأشخاص ذوي الإعاقة التابع لوزارة التنمية الاجتماعية تم توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة بناء على عدة معايير وهي المحافظة والعمر والجنس وتصنيف الإعاقة. جدير بالذكر أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المدرجين إلى الآن في النظام الإلكتروني هم 49136 شخص. فكما نرى في الرسم التوضيحي والجدول التالي يتركز تواجد الأشخاص ذوي الإعاقة في محافظة غزة بما نسبته 29% من إجمالي هذه الشريحة بعدد 14130 شخص ذو إعاقة. ونجد أن النسبة الأقل في محافظة رفح بما نسبته 11% من إجمالي هذه الشريحة بواقع 5471 شخص ذو إعاقة.



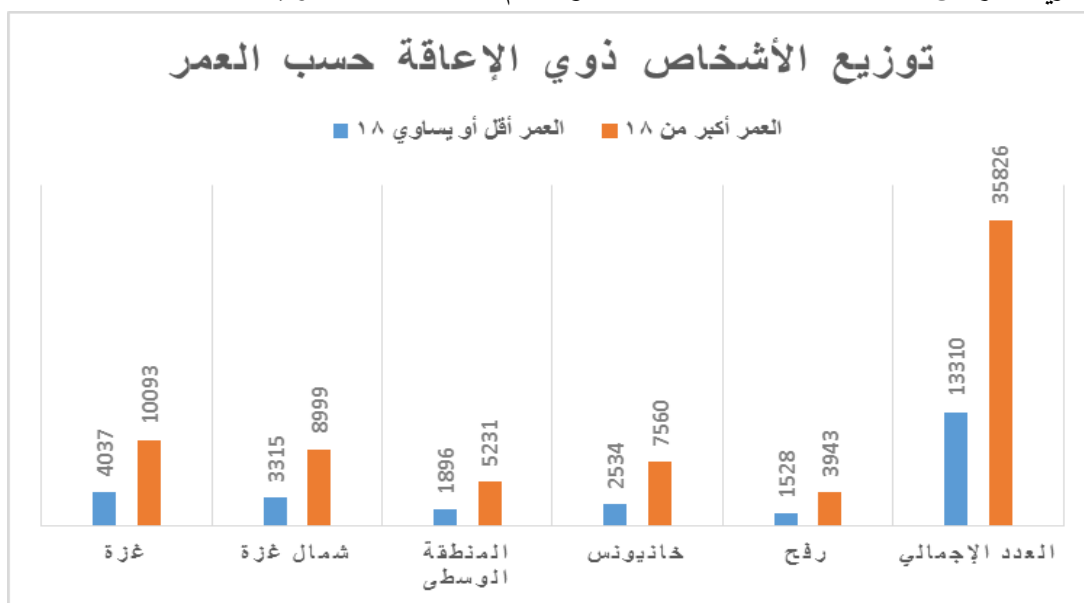
رسم توضيحي 1: التوزيع الديموغرافي للأشخاص ذوي الإعاقة.

المحافظة	غزة	شمال غزة	خانيونس	المنطقة الوسطى	رفح	العدد الإجمالي
العدد	14130	12314	10094	7127	5471	49136

جدول 1: التوزيع الديموغرافي للأشخاص ذوي الإعاقة.

## 1.2 التوزيع حسب العمر

وبالنظر إلى الرسم التوضيحي 2 والجدول 2 وللذان يوضحان التوزيع العمري للأشخاص ذوي الإعاقة على محافظات غزة الخمس يتضح أن النسبة العظمى من الأشخاص ذوي الإعاقة هم من الفئة العمرية أكبر من 18 عاماً بما نسبته 72.91% وعددهم 35826 شخص ذو إعاقة.



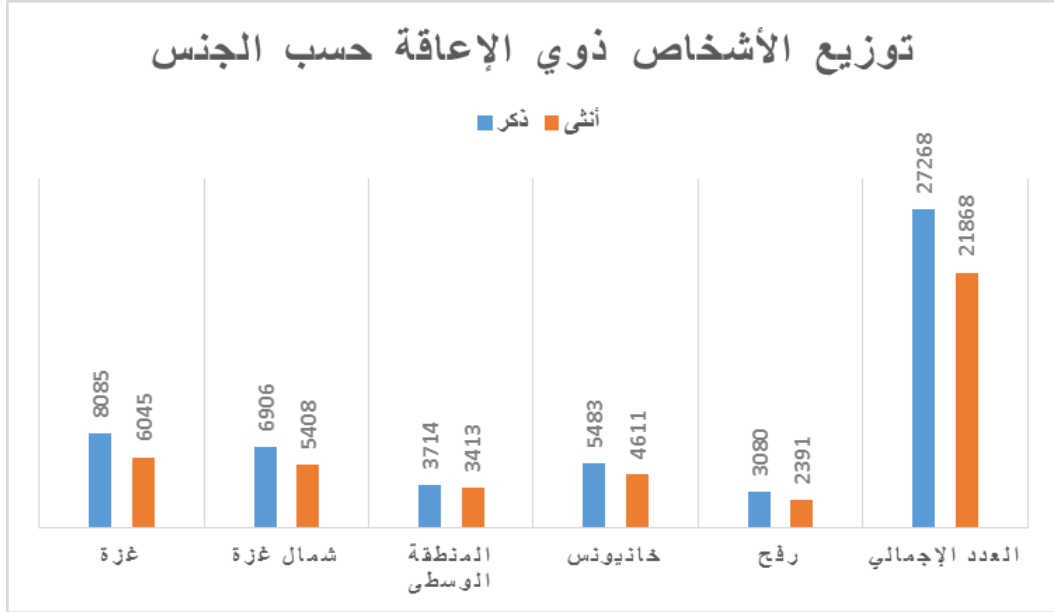
رسم توضيحي 2: توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب العمر على المحافظات.

المحافظة	العمر		العدد الإجمالي
	أكبر من 18	أقل أو يساوي 18	
غزة	10093	4037	14130
شمال غزة	8999	3315	12314
المنطقة الوسطى	5231	1896	7127
خانيونس	7560	2534	10094
رفح	3943	1528	5471
العدد الإجمالي	35826	13310	49136
النسبة	72.91%	27.09%	

جدول 2: توزيع نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة حسب العمر على المحافظات.

### 1.3 التوزيع حسب الجنس

التصنيف التالي يبنني على تحديد تركيز الأشخاص ذوي الإعاقة بحسب الجنس ويتضح من الجدول والرسم التوضيحي التالي أن النسبة الأكبر من الأشخاص ذوي الإعاقة هم من فئة الذكور بما نسبته 55.49% من إجمالي الشريحة.



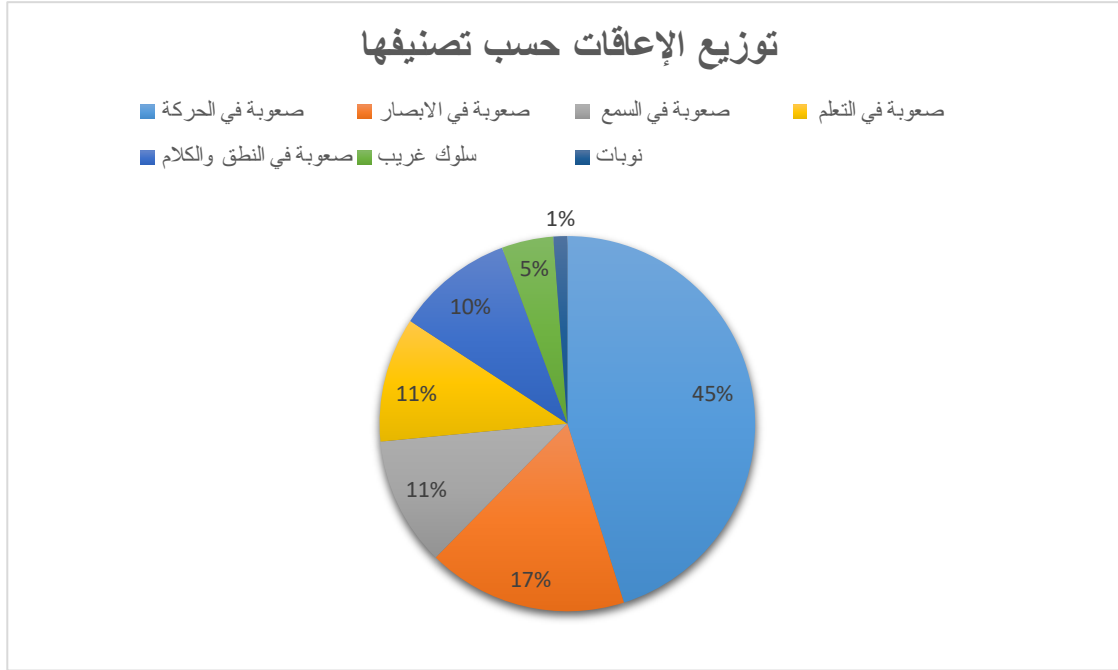
رسم توضيحي 3: توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة على المحافظات حسب الجنس.

المحافظة	الجنس		العدد الإجمالي
	ذكور	أنثى	
غزة	8085	6045	14130
شمال غزة	6906	5408	12314
المنطقة الوسطى	3714	3413	7127
خانيونس	5483	4611	10094
رفح	3080	2391	5471
العدد الإجمالي	27268	21868	49136
النسبة	55.49%	44.51%	

جدول 3: توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة على المحافظات حسب الجنس.

#### 1.4 التوزيع حسب نوع الإعاقة

أما بالنسبة لتوزيع الإعاقة بحسب التصنيف المعتمد لدى وزارة التنمية الاجتماعية فيتضح لدينا كما في الرسم التوضيحي 4 والجدول 4 تركُّز الإعاقات في الإعاقة الحركية بما نسبته 45% بإجمالي عدد 25077 شخص من إجمالي الأشخاص ذوي الإعاقة يليها الصعوبة في الإبصار بما نسبته 17% بإجمالي عدد 9580 شخص. وجب التنويه أن العدد الإجمالي 55565 ناتج عن أن هناك أشخاص لديهم أكثر من إعاقة.



رسم توضيحي 4: نسبة توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة على المحافظات حسب الجنس.

العدد	الإعاقة الرئيسية
25077	صعوبة في الحركة
9580	صعوبة في الابصار
6170	صعوبة في السمع
5967	صعوبة في التعلم
5630	صعوبة في النطق والكلام
2474	سلوك غريب
667	نوبات
55565	المجموع

جدول 4: توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة على المحافظات حسب الجنس.



## الفصل الثاني دور المؤسسات الحكومية في تطبيق قانون الأشخاص ذوي الإعاقة

### 2.1 القوانين واللوائح المنظمة للعمل الحكومي

سنّ المجلس التشريعي الفلسطيني قانون رقم " 4 " للعام 1999 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأعد لائحته التنفيذية المفسرة لهذا القانون حيث يتحدد دور المجلس التشريعي الفلسطيني بالرقابة على الحكومة في مجال تطبيق هذا القانون الساري مفعوله وتطويره وتعديله بما يتوافق مع المعايير الدولية ومساءلة المسؤولين عن أي تقصير في تنفيذ القانون.

### 2.2 هيكلية الوزارات ودورها القانوني لإدارة شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة.

يتناول هذا الفصل بيان هيكلية الوزارات بما يختص بإدارة شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة إضافة إلى الدور القانوني المنوط بكل وزارة بحسب القانون الفلسطيني. وقد حددت الدراسة عدداً من الوزارات الرسمية التي من المفترض أن تساهم في ذلك كما ورد في القانون. هذه الوزارات والتي شملتها الدراسة هي: (وزارة التنمية الاجتماعية -وزارة الصحة -وزارة التربية والتعليم -وزارة الشباب والرياضة -وزارة العمل -وزارة الحكم المحلي - وزارة الإعلام الحكومي - وزارة الثقافة - وزارة الاتصالات -وزارة المواصلات -وزارة المالية).

#### 2.2.1 وزارة التنمية الاجتماعية

يرتكز دور وزارة التنمية الاجتماعية بحسب ما حدده القانون الفلسطيني على التنسيق مع جميع الجهات المعنية في إطار خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة إضافة إلى إلزام جميع الوزارات بتقديم خططها وتقاريرها السنوية بخصوص هذه الشريحة. كما وتتكفل الوزارة بإصدار بطاقة للشخص ذو الإعاقة والتي يتم من خلالها تحديد وتقديم الخدمات المطلوبة لهذا الشخص بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية. كما وتلزم الوزارة بتوفير خدمات الرعاية الإيوائية لشديدي الإعاقة والذين لا معيل لهم. بالإضافة لذلك تختص الوزارة بإصدار التراخيص اللازمة للمراكز والمعاهد المختصة بهذا الشأن مع مراقبتها وتقديم كافة أشكال الدعم لها وتقوم الوزارة بالعمل على تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة ممن لا يمكن تشغيلهم بالسوق المحلي.

وبالنظر إلى الهيكلية المعتمدة لوزارة التنمية الاجتماعية بما يخص الأشخاص ذوي الإعاقة نلاحظ وجود إدارة تهتم بالأشخاص ذوي الإعاقة وهي الإدارة العامة للرعاية والتأهيل ويندرج تحتها دائرتين تختص بالأشخاص ذوي الإعاقة وهي: دائرة تأهيل المعاقين ودائرة بطاقة المعاق.

**1- دائرة تأهيل المعاقين (مفعلة):** وتقوم بالإشراف الفني والإداري على الأقسام والمراكز التابعة لها وتقديم الاقتراحات والأنظمة الخاصة بدمج الشخص ذو الإعاقة في المجتمع بعد تأهيله والتنسيق مع المؤسسات الأهلية لتوفير الأدوات الطبية المساندة وفق نوع الإعاقة بعد إجراء التشخيص المناسب وتحتوي على الأقسام التالية:

أ- قسم التأهيل المهني.

ب- قسم الأدوات المساندة.

ت- قسم البحث الاجتماعي والرعاية.

ث- مركز ذوي الاحتياجات الخاصة.

ج- المركز المحمي.

**2- دائرة بطاقة المعاق (غير مفعلة):** وتقوم بالإشراف الفني والإداري على الأقسام التابعة لها وتصنيف الإعاقات وتحديد درجة الإعاقة لكل فئة من الفئات وذلك تمهيداً لتقديم الخدمات المناسبة لها حسب متطلبات كل حالة سواء كانت الخدمة رعاية أو تأهيل أو دمج في المجتمع المحلي وتحتوي على الأقسام التالية:

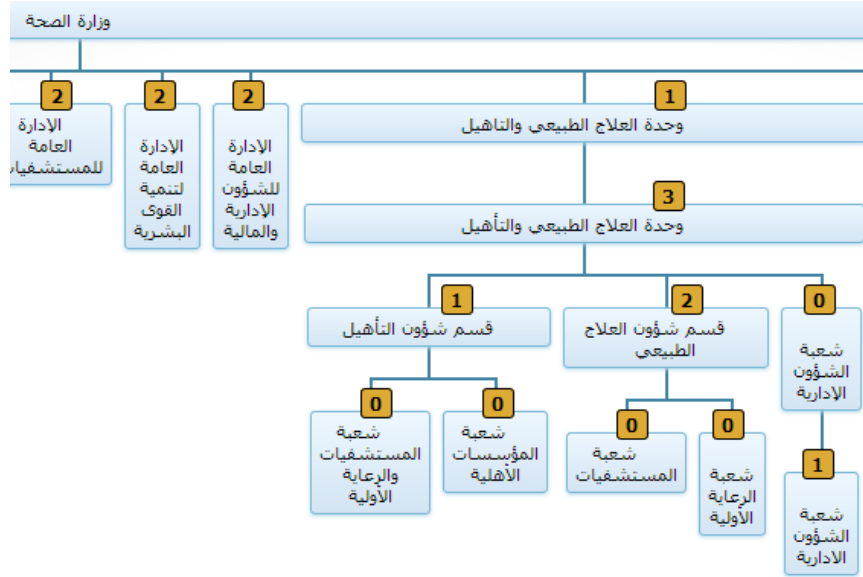
أ- قسم تصنيف الإعاقات.

ب- قسم خدمات المعاق.

## 2.2.2 وزارة الصحة

دور وزارة الصحة كما حدده القانون ينبني على تشخيص وتصنيف درجة الإعاقة لدى الشخص والعمل على تقديم خدمة الكشف المبكر للإعاقات وتقديم الخدمات الوقائية والعلاجية لتقليل نسبة الإعاقة في المجتمع الفلسطيني. كما ويلزم القانون الفلسطيني الوزارة بتقديم كافة الخدمات الصحية المشمولة في التأمين الصحي مجاناً للشخص ذو الإعاقة وأسرته وتتكفل الوزارة بسداد النفقات للخدمات الصحية المقدمة للشخص ذو الإعاقة حال عدم توفرها لدى الوزارة.

أما عن هيكلية الوزارة والتي تخدم الأشخاص ذوي الإعاقة بحسب ما زدنا به ديوان الموظفين العام فهي موضحة في الشكل اللاحق

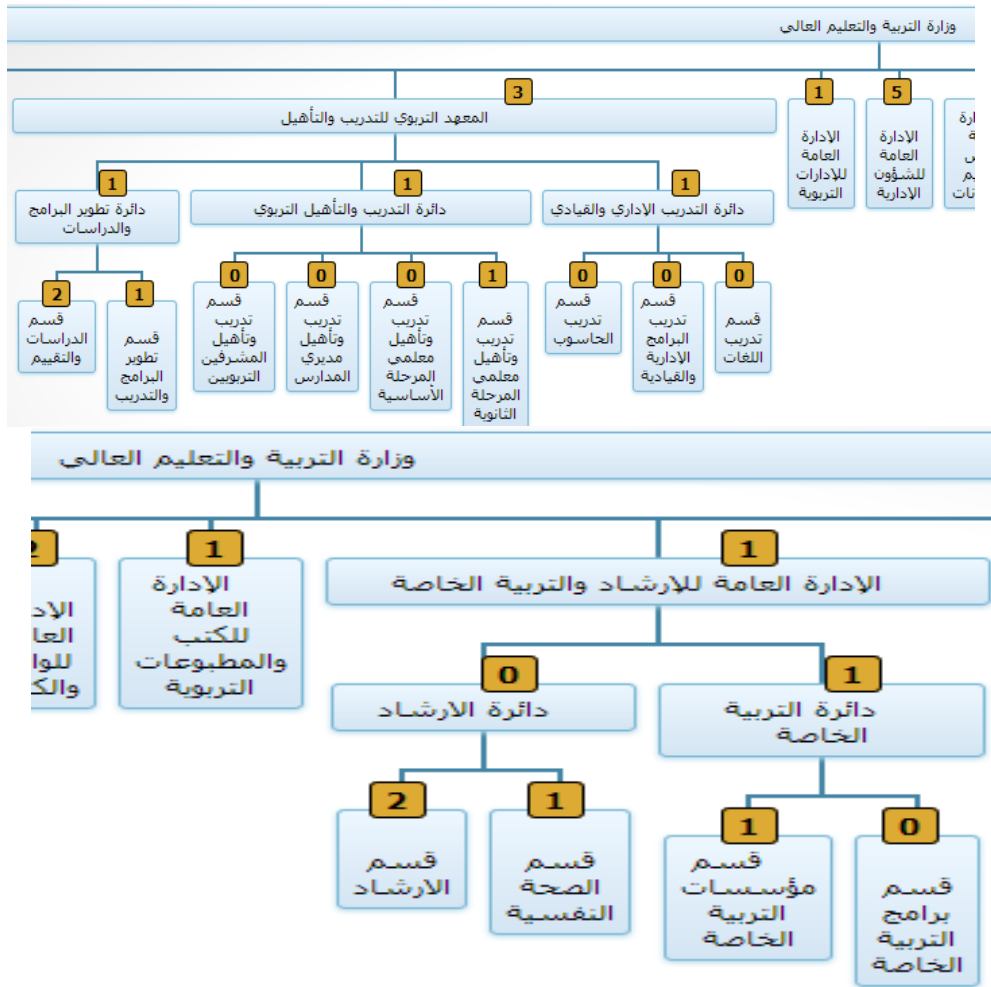


رسم توضيحي 5: هيكلية وزارة الصحة التي تعنى بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة (ديوان الموظفين العام)

### 2.2.3 وزارة التربية والتعليم

يتلخص دور الوزارة في ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على فرص متكافئة للالتحاق بالمرافق التربوية والتعليمية وفي الجامعات ضمن إطار المناهج المعمول بها في هذه المرافق مع توفير البيئة الملائمة لهذه الفئة. كما تقوم الوزارة بتوفير التشخيص التربوي اللازم لتحديد طبيعة الإعاقة وبيان درجتها. وتلتزم الوزارة بتوفير المناهج والوسائل التربوية والتعليمية والتسهيلات المناسبة. كما تعد الوزارة المؤهلين التربويين لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة كل حسب إعاقته. وتقوم الوزارة بتوفير برامج تعليمية للمؤسسات والمراكز الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة العقلية ومواءمة المؤسسات والمراكز بما يتناسب والأشخاص ذوي الإعاقة. وتلتزم الوزارة بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية في إطار دراسة فلسفة التعليم الجامع.

أما عن هيكلية الوزارة والتي تخدم الأشخاص ذوي الإعاقة بحسب ما زدنا به ديوان الموظفين العام فهي موضحة في الشكل التالي.

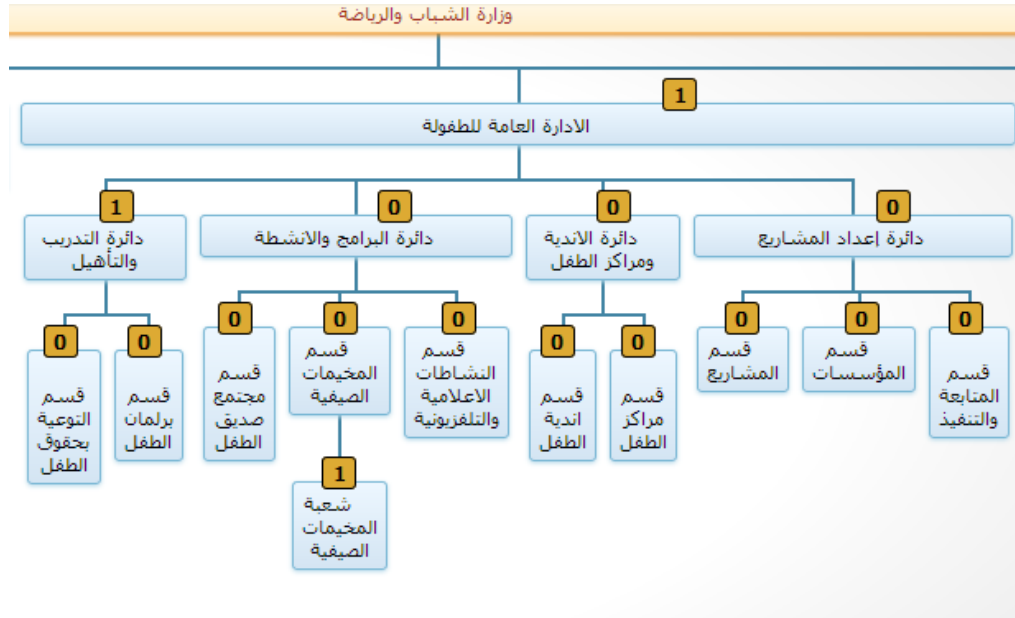


رسم توضيحي 6: هيكلية وزارة التربية والتعليم العالي التي تعنى بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة (ديوان الموظفين العام)

## 2.2.4 وزارة الشباب والرياضة

يلزم القانون الفلسطيني الوزارة بتوفير فرص الرياضة والترفيه عن الأشخاص ذوي الإعاقة ومواءمة الأماكن الرياضية لحالة الشخص ذو الإعاقة وتزويدها بالأدوات والمستلزمات الضرورية مع دعم المشاركة الدولية والمحلية. وتقوم الوزارة بتخفيض رسوم دخول هذه الشريحة إلى الأماكن الترفيهية الحكومية بنسبة 50%.

أما عن هيكلية الوزارة والتي تخدم الأشخاص ذوي الإعاقة بحسب ما زدنا به ديوان الموظفين العام فهي موضحة في الشكل التالي.



رسم توضيحي 7: هيكلية وزارة الشباب والرياضة التي تعنى بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة (ديوان الموظفين العام)

## 2.2.5 وزارة العمل

ينبني القانون الفلسطيني فيما يخص الأشخاص ذوي الإعاقة بإلزام وزارة العمل بالمتابعة والإشراف على تشغيل ما نسبته 5% من الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وتوفير بيئة عمل مناسبة تتلاءم مع احتياجاتهم. كما تقوم الوزارة بإعداد كوادر فنية مؤهلة للتعامل مع هذه الشريحة وتوفير برامج تدريب مهني للأشخاص ذوي الإعاقة

## 2.2.6 وزارة الحكم المحلي

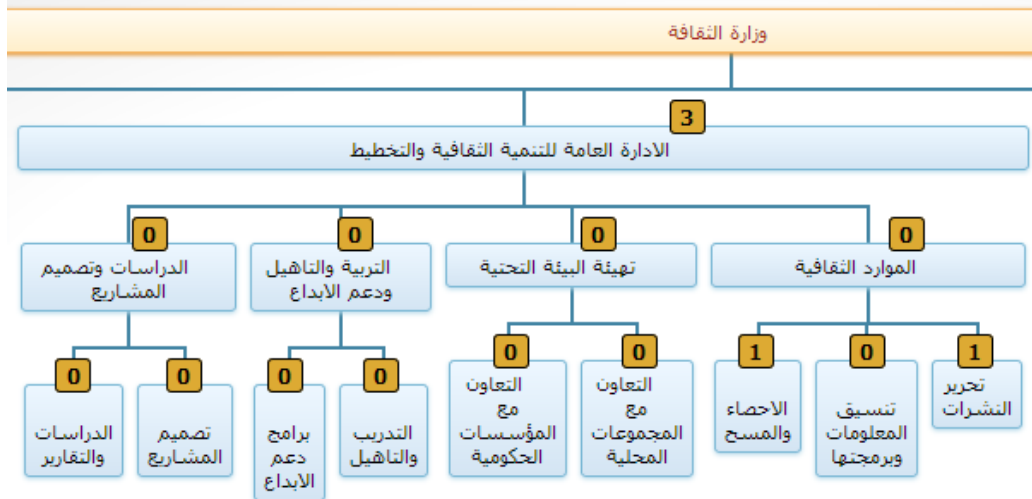
تلتزم وزارة الحكم المحلي بإلزام الجهات الحكومية والخاصة بالشروط والمواصفات الفنية والهندسية الواجب توافرها في المباني في سبيل خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة والتسهيل عليهم. كما تقوم الوزارة بالشراكة مع وزارة العمل بمتابعة الأسواق والمحال التجارية وأماكن العمل لضمان ملاءمتها للأشخاص ذوي الإعاقة.

## 2.2.7 وزارة الاعلام الحكومي

يلتزم الاعلام الحكومي بالقيام بحملات توعية الجماهير حول الإعاقات بجميع جوانبها من مسببات ونتائج وحاجات. كما ويعنى بنشر المعلومات والبيانات المتعلقة بالوقاية بهدف تقليل نسبة الإعاقة في المجتمع وكما يهتم بنشر الإرشادات العامة والوعي بهدف تقويم المجتمع للمعوق ودمجه. وكما يطلب منه استخدام لغة الإشارة في التلفزيون.

## 2.2.8 وزارة الثقافة

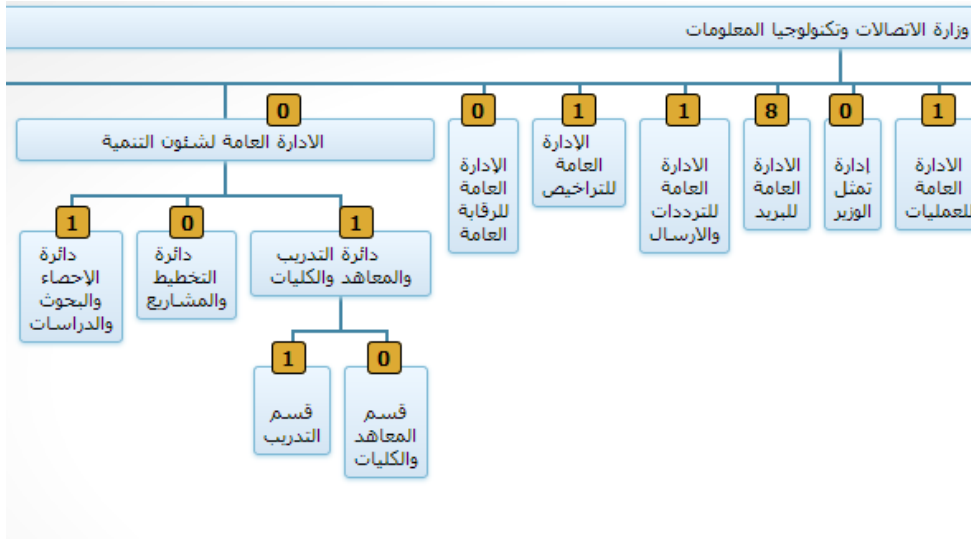
تتابع بالاشتراك مع وزارة التنمية الاجتماعية منح التراخيص لمزاولة الخدمات والبرامج والأنشطة التي يقدمها القطاع غير الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة وتقوم بتخفيض رسوم دخول الأماكن الثقافية لهذه الشريحة. أما عن هيكلية الوزارة والتي تخدم الأشخاص ذوي الإعاقة بحسب ما زدنا به ديوان الموظفين العام فهي موضحة في الشكل اللاحق.



رسم توضيحي 8: هيكلية وزارة الثقافة التي تعنى بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة (ديوان الموظفين العام)

## 2.2.9 وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تعمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على توفير التسهيلات اللازمة لتمكين المعوقين من استخدام أجهزة ومعدات ومرافق الاتصالات. وتقوم الوزارة بتخفيض فاتورة التلفون مع تحديد نسبة التخفيض بالتشاور مع وزارة التنمية الاجتماعية. أما عن هيكلية الوزارة والتي تخدم الأشخاص ذوي الإعاقة بحسب ما زدنا به ديوان الموظفين العام فهي موضحة في الشكل التالي.



رسم توضيحي 9: هيكلية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تعنى بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة (ديوان الموظفين العام)

### 2.2.10 وزارة المواصلات

يرتكز دور وزارة المواصلات في إيجاد السبل المناسبة لتسهيل حركة وتنقل الأشخاص ذوي الإعاقة إضافة إلى منح تخفيضات خاصة في وسائل النقل العامة لهم ولمرافقيهم. وتلتزم الوزارة بتوفير إشارات الأشخاص ذوي الإعاقة في مواقف السيارات الخاصة وكما تقوم الوزارة بنشر الوعي بين فئة السائقين حول التعامل مع الشخص ذو الإعاقة حسب تصنيف إعاقة وسبل مساعدته في التنقل.

### 2.2.11 وزارة المالية

يرتكز دور وزارة المالية على توفير الدعم المالي في سبيل خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تقوم الوزارة بتشجيع تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الخاصة من خلال خصم نسبة من مرتباتهم من ضريبة الدخل لتلك المؤسسات.

## الفصل الثالث واقع الأداء الحكومي

يمكن الحديث عن دور الوزارات الفعلي من خلال المقابلات التي تمت مع ممثلي الوزارات والأوراق الرسمية التي حصلنا عليها. حيث تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين وهما المحور الإداري والمحور الخدماتي بحيث يندرج تحت المحور الخدماتي عدة مجالات: مجال الرعاية والتأهيل، المجال الصحي، المجال التعليمي، مجال التشغيل والتأهيل، مجال الترويج والرياضة، مجال التوعية الجماهيرية، مجال مواءمة الأماكن العامة للأشخاص ذوي الإعاقة.

### 3.1 المحور الإداري

يشكل المحور الإداري أساس الدراسة ويُعنى هذا المحور بدراسة الواقع الإداري الحكومي بما يخص الأشخاص ذوي الإعاقة. يتضح بما لا يدع مجال للشك أن هنالك قصور كبير في تطبيق القانون الفلسطيني ولأئحته التنفيذية المهمة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الوزارات الحكومية والذي انعدم تنفيذه في بعض الجوانب. الجداول التالية تلخص الجوانب المهمة في المحور الإداري ومدى تطبيقها في الوزارات المشمولة في الدراسة بحيث تم دراسة ثلاث جوانب رئيسية وهي الوحدة الإدارية المختصة والكادر البشري للأشخاص ذوي الإعاقة وخطط وتقارير الوزارة.

#### 3.1.1 الوحدة الإدارية المختصة

عدد الوزارات	مستوى التطبيق					المحور الإداري
	جدا	جيد	مقبول	ضعيف	ضعيف جدا	
	5	0	0	0	6	توفر وحدة ادارية متخصصة للإعاقة
	5	0	0	0	6	فعالية الوحدة المختصة بمتابعة الأشخاص ذوي الإعاقة
	2	0	0	1	8	مدى ملاءمة الهيكلية المعتمدة للوحدة المختصة والخدمات المنوطة بالوزارة
	4	1	0	0	6	درجة وضوح مهام الوحدة المختصة حسب القانون
	1	0	1	0	9	توفر دليل اجراءات للوحدة الإدارية المختصة
	3	1	0	0	7	ملاءمة الوصف الوظيفي للعمل في الوحدة المختصة

جدول 5: مستوى تطبيق الإجراءات المنوطة بالوحدة الإدارية المختصة بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة



يتبين بحسب الدراسة أن أقل من نصف الوزارات قيد الدراسة لا يتوفر لديها وحدة مختصة بالأشخاص ذوي الإعاقة أو أن هذه الوحدة غير فعالة. إضافة إلى أن أكثر من نصف الوزارات (3 من أصل 5 وزارات وهي الصحة والرياضة والثقافة) والتي يتوفر لديها وحدة مختصة فعالة تعاني من عدم ملاءمة الهيكلية المعتمدة لها مع الخدمات المطلوبة من الوزارة بحسب القانون الفلسطيني. إن أكثر من نصف الوزارات المعنية اشتكت من عدم وضوح الرؤية لديها بشأن المهام المحددة للوحدة المختصة بالأشخاص ذوي الإعاقة بحسب القانون الفلسطيني. وإضافة لهذه المشكلة يتوفر لدى وزارتين فقط دليل إجرائي للوحدة الإدارية المختصة بهذا الشأن وهما وزارتي التعليم والتنمية الاجتماعية. كما أن غالبية الوزارات أوضحت أنها تعاني من عدم ملاءمة الوصف الوظيفي للعمل المطلوب في الوحدة المختصة.

يتضح لدينا بشكل عام أن هنالك قصور في نسبة توفر أو فعالية الوحدات الإدارية المختصة بهذه الشريحة مع عدم وضوح لرؤية وأهداف وإجراءات هذه الوحدات بحسب توزيعها على الوزارات.

### 3.1.2 الكادر البشري للأشخاص ذوي الإعاقة

يقيس الجدول التالي كفاية وكفاءة وتوزيع الكادر البشري في الوزارات.

عدد الوزارات	مستوى التطبيق					المحور الإداري
	جدا	جيد	مقبول	ضعيف	جدا	
عدد الوزارات	0	2	0	1	8	كفاية الكادر البشري لأداء المهام المنوطة بالوحدة المختصة
	4	0	0	0	7	الكادر بشري متخصص في مجال الإعاقة في الوحدة المختصة
	1	0	0	1	9	وجود عدد من الموظفين يقارب ما ذكر في القانون من الأشخاص ذوي الإعاقة في الوزارة
	1	0	0	0	10	تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المناصب الإشرافية في الوزارة

جدول 6: الكادر البشري للأشخاص ذوي الإعاقة في الوزارة

الملاحظ أن هناك نقص حاد في الكادر البشري المخصص للوحدات المختصة حيث أبرزت الدراسة أن وزارتين فقط تعتبران أن عدد الكادر البشري المتوفر لديهما يعتبر جيداً لأداء المهام المنوطة بها وهما وزارتي التعليم والتنمية الاجتماعية. على عكس الوزارات الأخرى والتي اعتبرت أن كادرها البشري لا يرقى للحد المطلوب لأداء المهام المنوطة بها في هذا الشأن. إن غالبية الوزارات المعنية اشتكت من أن كادرها البشري المتوفر في الوحدة المختصة بالأشخاص ذوي الإعاقة غير متخصص في مجال الإعاقة. وفي طور الحديث عن عدد الموظفين من الأشخاص

ذوي الإعاقة في الوزارة تبين أن وزارة واحدة فقط وهي وزارة الرياضة تعتبر أن العدد الموجود لديها مقارب لما تم ذكره في القانون الفلسطيني (5%) وأن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يتقلدون مناصب إشرافية فكما يتضح من الدراسة أن نفس الوزارة تقول أن نسبة من الأشخاص ذوي الإعاقة تقلدوا لديها مناصب إشرافية.

نخلص إلى أن هناك عدم كفاية وتخصيصية في الكادر البشري المنوط به إدارة شؤون الوحدة الإدارية المختصة بالأشخاص ذوي الإعاقة إضافة إلى أن الوزارات المعنية لم تستطع أن تصل للنسبة المنصوص عليها في القانون الفلسطيني من الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن كادرها البشري.

### 3.1.3 خطط وتقارير الوزارة.

يدرس هذا الجانب التقارير والخطط في الوحدة الإدارية المختصة. كما يسلط الضوء على الخطط والتقارير الصادرة من الوزارة لعام 2016م بما يخص الأشخاص ذوي الإعاقة.

عدد الوزارات	مستوى التطبيق					المحور الإداري
	جدا	جيد	مقبول	ضعيف	ضعيف جدا	
	4	0	0	0	7	صدور تقرير انجاز للوحدة الادارية المختصة
	3	0	1	0	7	وجود خطة لدي الوحدة الادارية المختصة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من الوزارة
	2	1	0	1	7	تطبيق الخطة الوزارية بخصوص الإعاقة
	1	0	0	0	10	طلب الخطة السنوية وتقارير الانجاز من قبل وزارة التنمية الاجتماعية
	0	0	0	0	10	إعلام وزارة التنمية الاجتماعية بالخطة السنوية وتقارير الإنجاز الخاصة بالوزارة
	0	0	0	2	9	تطبيق ميزانية 2016 للأنشطة المقررة في الخطة في مجال الإعاقة
	3	0	0	0	8	اتباع تصنيف محدد للإعاقة

جول 7: الأشخاص ذوي الإعاقة في خطط وتقارير الوزارة

يتضح بحسب الدراسة أن عدد قليل من الوزارات لديها خطط واضحة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وأن عدد أقل يطبق هذه الخطط فعلياً. ويتبين أن هنالك قصور في إصدار تقارير الإنجاز بما يختص بالأشخاص ذوي الإعاقة وإعلام وزارة التنمية الاجتماعية بهذه التقارير بحسب القانون الفلسطيني حيث تعتبر هي الجهة المسؤولة عن هذه الشريحة.

القصور الشديد في تطبيق ميزانية 2016م للأنشطة المقررة في الخطة المعدة للأشخاص ذوي الإعاقة كان واضحاً حيث أن كل الوزارات اشكتت من عدم قدرتها على تطبيقها. جدير بالذكر

أن عدد قليل جداً من الوزارات تتبع تصنيف محدد للإعاقة وهذا التصنيف وتحديد مهم جداً لتنظيم العمل الإداري والخدماتي للأشخاص ذوي الإعاقة.

نخلص من الجوانب الثلاثة السابقة أن هنالك قصور حاد في المحور الإداري بشكل عام ويعزى ذلك بحسب الدراسة لعدة أسباب أهمها عدم الوضوح لدى أغلب الوزارات لدورها المحدد في هذا الشأن. بالإضافة إلى قلة توفر الإمكانيات المادية والبشرية لخدمة هذا الجانب إضافة لفقدان التخصصية في هذا المجال. كما أن غياب تصنيف محدد وموحد للإعاقة يتبعه جميع الوزارات يجعل التعامل مع هذه الشريحة صعباً.

### 3.2 المحور الخدماتي

يمثل المحور الخدماتي محور أساس في دراسة واقع الأشخاص ذوي الإعاقة وقد شكل حيزاً رئيسياً في كافة القوانين المعنية بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة. تم دراسة هذا المحور بتفصيل لما يمثله من أثر ظاهر وملحوس لدى هذه الفئة من المجتمع الفلسطيني. حيث تم تقسيم هذا المحور لعدة مجالات وهي المجالات الأساسية في خدمة الشخص ذو الإعاقة والمذكورة في القانون الفلسطيني.

خلال الدراسة تم اعتماد الترميز الموضح في الجدول التالي والذي يقيس مدى تطبيق الوزارة للقانون الذي يختصها بشأن هذه الشريحة:

الرمز	المعنى
1	ضعيف جدا
2	ضعيف
3	مقبول
4	جيد
5	جيد جدا

جدول 8: الترميز المتبع لقياس درجة التطبيق

### 3.2.1 مجال الرعاية والتأهيل

إن رعاية وتأهيل الشخص ذو الإعاقة يعد الأكثر حاجة في المحور الخدماتي وهذا المجال تختص به بشكل كبير وزارة التنمية الاجتماعية بحسب القانون الفلسطيني وتم دراسة واقع هذا المحور بحسب ما يوضحه الجدول التالي

التنمية الاجتماعية	
مدى التطبيق	الرعاية والتأهيل
1	تحديد طبيعة الإعاقة وبيان درجتها ومدى تأثيرها على أسرة الشخص ذو الإعاقة
3	تقديم المساعدة المناسبة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين حسب الإعاقة
4	تقديم الخدمات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في مجال الرعاية والإغاثة والتدريب والتتقيف
1	اعطاء الأولوية في برامج التنمية الأسرية للأشخاص ذوي الإعاقة
1	توفير خدمات الرعاية الاجتماعية الإيوائية لشديدي الإعاقة الذين ليس لهم من يعولهم.
3	دعم برامج المشاغل المحمية.
1	تخصيص موازنة خاصة للأنشطة والبرامج الترفيهية للأشخاص ذوي الإعاقة في الموازنة العامة للوزارة
1	اصدار بطاقة الشخص ذو الإعاقة في المجال الاجتماعي

جدول 9: دور وزارة التنمية الاجتماعية في مجال الرعاية والتأهيل ومدى تطبيقه

يتطلب مجال الرعاية والتأهيل بشكل جوهري تحديد طبيعة الإعاقة وبيان درجتها ونرى أن تطبيق الوزارة لهذا الدور ضعيف جدا بحسب الدراسة. وهذا الأمر يؤثر بشكل كبير على واقع تقديم الرعاية والتأهيل للشخص ذو الإعاقة. كما يتضح أن الوزارة يركز دورها في هذا المجال على تقديم المساعدة وتقديم الخدمات التثقيفية والتدريبية والإغاثية والرعاية بشكل جيد. أما على صعيد دعم برامج المشاغل المحمية فكان التقييم مقبولاً وجدير بالذكر أن هذا الدعم كان ضعيفاً جداً لدى وزارة العمل. على صعيد آخر فإن هنالك قصور لدى وزارة التنمية الاجتماعية في تخصيص موازنة خاصة للأنشطة والبرامج الترفيهية للأشخاص ذوي الإعاقة في الموازنة العامة للوزارة. بالإضافة إلى عدم إصدار بطاقة الشخص ذو الإعاقة في المجال الاجتماعي والتي نص عليها القانون الفلسطيني.

هذا بالنسبة للأمور المرتبطة بوزارة التنمية فحسب بحسب القانون. الجدول التالي يلخص الجوانب الرئيسية في هذا المجال والتي تختص بها عدة وزارات.

العمل	الاعلام	المواصلات	الثقافة	الاتصالات	الحكم المحلي	الرياضة	التنمية الاجتماعية	الصحة	التعليم	الرعاية والتأهيل
<b>مدى التطبيق</b>										
5		1	5	1	1	4	1	5	5	منح وإصدار التراخيص الفنية اللازمة لمزاولة الخدمات والبرامج والأنشطة التي يقدمها القطاع غير الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة
5	3	1	5	1	1	5	5		5	الإشراف على الخدمات والبرامج التي يقدمها القطاع الغير حكومي
2	3	1	1	1	1	5	1		5	التنسيق مع الجهات المختصة بالوزارات بالعمل على رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة
1	1	1	1		1	1	4		1	إلزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باستيعاب عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يقل عن 5% من عدد العاملين بها يتناسب مع طبيعة العمل في تلك المؤسسات مع جعل أماكن العمل مناسبة لاستخدامهم

جدول 10: دور الوزارات المعنية في مجال الرعاية والتأهيل ومدى تطبيقه

نجد أن هناك دور جيد للوزارات المعنية في المتابعة والإشراف على الخدمات والبرامج التي يقدمها القطاع الغير حكومي. ولكن التنسيق مع الجهات المختصة بالوزارات بالعمل على رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة يعتبر ضعيف جدا في غالبية الوزارات. ولكن الأضعف تطبيقاً في هذا المجال كان في عملية إلزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باستيعاب عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة بما لا يقل عن 5% من عدد العاملين بها يتناسب مع طبيعة العمل في تلك المؤسسات مع جعل أماكن العمل مناسبة لاستخدامهم حيث نجد أن وزارة التنمية

الاجتماعية فقط تعتبر أن تطبيقها لهذا الدور يعتبر جيداً وغالبية الوزارات الأخرى تعتبر أن ليس لها دور أصلاً في هذا الشأن أو أن تطبيقها له يعتبر ضعيف جداً.

الجانب الأخير في هذا المجال والذي تختص به وزارتي التنمية الاجتماعية والإعلام وهو وضع خطة تنفيذية لإدخال لغة الإشارة في المرافق الحكومية والمؤسسات الأهلية والتدريب عليها واستخدام لغة الإشارة في التلفزيون للتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية. فقد كان تقييم تطبيق وزارة التنمية الاجتماعية لهذا الدور جيد جداً في حين أنه كان مقبولاً بالنسبة لوزارة الإعلام بحسب الدراسة.

بالنظر إلى مدى تطبيق الوزارات لدورها في هذا المجال المهم نجد قصوراً في بعض الجوانب المهمة جداً والتزاماً في أمور أخرى. فعلى سبيل المثال نجد أن بطاقة الشخص ذو الإعاقة في الجانب الاجتماعي غير معمول بها في وزارة التنمية الاجتماعية وقد عزت الوزارة السبب في ذلك إلى عدم تفعيل الوحدة الإدارية المختصة بهذا الشأن. وبالنظر إلى أهمية إصدار بطاقة الشخص ذو الإعاقة بحسب القانون فإن عدم إصدارها يعيق تقديم الكثير من الخدمات التي ترتبط بهذه البطاقة.

### 3.2.2 المجال الصحي

يعد المجال الصحي من أهم وأبرز اختصاصات وزارة الصحة. وهذا الجانب له أهمية كبيرة في حياة الشخص ذو الإعاقة وأسرته. يوضح الجدول اللاحق دور وزارة الصحة ومدى تطبيقه في خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة.

الصحة	المجال الصحي
1	إصدار بطاقة الشخص ذو الإعاقة في المجال الصحي.
5	ضمان الخدمات الصحية المشمولة في التأمين الصحي الحكومي مجاناً للشخص ذو الإعاقة وأسرته.
5	تقديم وتطوير خدمات الاكتشاف المبكر للإعاقات
5	توفير الأدوات والأجهزة الطبية اللازمة لمساعدة الشخص ذو الإعاقة وفق ما تقتضيه طبيعته وإعاقته وبمساهمة منه لا تزيد عن 25% من التكلفة.
1	إعفاء الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب مقاومة الاحتلال من هذه المساهمة
5	توفير مستشفيات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة
3	تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية التي تهدف إلى تقليل نسبة الإعاقة في المجتمع.

جدول 11: دور وزارة الصحة في المجال الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة ومدى تطبيقه

كما يتبين من الدراسة فإن وزارة الصحة تقوم بالدور المنوط بها في المجال الصحي لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة بدور جيد جداً عدا بعض القصور في تنفيذ بعض النقاط التي وردت في القانون الفلسطيني ولائحته التنفيذية. فكما نرى في الجدول السابق فإن الوزارة لم تقم بإصدار البطاقة الخاصة بالشخص ذو الإعاقة في المجال الصحي إضافة إلى عدم توفير الأدوات والأجهزة الطبية اللازمة لمساعدة الشخص ذو الإعاقة وفق ما تقتضيه طبيعة إعاقته مجاناً بدون دفع أي مساهمة للأشخاص ذوي الإعاقة بسبب مقاومة الاحتلال.

### 3.2.3 المجال التعليمي

إن التعليم حق كفلته كل القوانين والأعراف وقد أولى القانون الفلسطيني أهمية كبرى لهذا المجال لما له دور في بناء الوطن والمواطن. فقد أكد القانون الفلسطيني بأحقية الشخص ذو الإعاقة بالحصول على فرصته الكاملة في التعليم كأى فرد من المجتمع مع توفير جميع الاحتياجات اللازمة لإنجاح هذا الأمر. وبالتأكيد فإن وزارة التعليم لها الدور الأساس في إيصال هذه الخدمة لكل أفراد المجتمع بحسب ما نص القانون. الجدول التالي يلخص الجوانب الرئيسية التي نص عليها القانون الفلسطيني ولائحته التنفيذية بما يخص الجانب التعليمي للأشخاص ذوي الإعاقة.

التعليم	مجال التعليم
مدى التطبيق	
1	تطبيق متابعة قانون التعليم الإلزامي للأشخاص ذوي الإعاقة
5	تأمين ودعم التعليم المتخصص للحالات الخاصة
5	توفير التشخيص التربوي اللازم لتحديد طبيعة الإعاقة وبيان درجتها.
1	توفير المناهج والوسائل التربوية والتعليمية والتسهيلات المناسبة.
3	منح الأشخاص ذوي الإعاقة الفرصة للالتحاق بالتعليم الجامعي دون تمييز
3	إعداد المؤهلين تربوياً لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة كل حسب إعاقته.
3	مواومة المدارس والمراكز والمؤسسات التربوية بما يتناسب مع الشخص ذو الإعاقة
2	وجود مدارس خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة الذين لا يتمكنون من الدراسة في المدارس العادية.
1	دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الصناعية

جدول 12: دور وزارة التعليم في المجال التعليمي للأشخاص ذوي الإعاقة ومدى تطبيقه

تقوم وزارة التربية والتعليم بدورها الرئيسي في تأمين ودعم التعليم المتخصص للحالات الخاصة وتوفير التشخيص التربوي اللازم لتحديد طبيعة الإعاقة وبيان درجتها بشكل جيد جداً وفق مفهومها الخاص. إلا أنها تعاني في تطبيق متابعة قانون التعليم الإلزامي للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل وكما تعاني في توفير المناهج والوسائل التربوية والتعليمية والتسهيلات المناسبة ومواءمة الأماكن الدراسية بما يتناسب مع الشخص ذو الإعاقة. كما أنها تجد صعوبة بالغة في إيجاد مدارس خاصة بديلة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين لا يتمكنون من الالتحاق بمدارسها الأساسية. يتلخص القول في هذا المجال أن الجانب التعليمي يحتاج إلى تطوير وتوفير كادر بشري متخصص للتعامل مع متطلبات هذه الشريحة وعمل خطة تعليمية منهجية مدعومة لهذه الفئة لتسهيل عملية دمجها مجتمعياً.

#### 3.2.4 مجال التشغيل والتأهيل

إن من أهم خطوات دمج الشخص ذو الإعاقة في المجتمع هي تأهيله وتشغيله وهذا يقع على عاتق وزارتي التنمية الاجتماعية والعمل بشكل رئيسي. يوضح الجدول اللاحق دور وزارة التنمية الاجتماعية والعمل في هذا المجال ومدى تطبيقه.

العمل	التنمية الاجتماعية	
مدى التطبيق		مجال التشغيل والتأهيل
1	4	إعداد كوادرات فنية مؤهلة للعمل مع مختلف فئات الأشخاص ذوي الإعاقة.
1	5	ضمان حق الالتحاق في مرافق التأهيل والتدريب المهني على أساس مبدأ تكافؤ الفرص
1	5	توفير برامج تدريب مهني للأشخاص ذوي الإعاقة.
1	1	تشجيع تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الخاصة من خلال خصم نسبة من مرتباتهم من ضريبة الدخل لتلك المؤسسات.

جدول 13: دور وزارة التنمية الاجتماعية في مجال التشغيل والتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة ومدى تطبيقه

بحسب ما يخلص إليه الجدول فإن وزارة التنمية الاجتماعية تقوم بالمطلوب منها في أغلب الأدوار المنوطة بها في هذا الجانب بحسب القانون حيث أنها تعد كوادرات فنية للعمل مع مختلف فئات الأشخاص ذوي الإعاقة وتضمن حق هذه الشريحة بالانضمام لمرافق التأهيل والتدريب المهني وتوفر برامج خاصة بهم. إلا أنها لازالت تعاني من قصور في أداء دورها بتشجيع تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الخاصة من خلال خصم نسبة من



مرتباتهم من ضريبة الدخل لتلك المؤسسات حيث تعتبر أن هذا الدور هو من اختصاص وزارة المالية والتي عقت على هذا الأمر بأنه لا يوجد خصومات من ضريبة الدخل للمؤسسات الخاصة. أما بالنسبة لوزارة العمل فقد أكدت الوزارة أن هذا الجانب ضعيف جداً لديها وأن قانون العمل الفلسطيني اقتصر في بنوده على بند تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة واقترحوا أنه لربما يحتاج هذا القانون إلى تفصيل أكبر لبنوده وإدراج هذه الخدمات تفصيلاً ضمن قانون العمل الفلسطيني بما يختص وهذه الشريحة المهمة من المجتمع الفلسطيني.

العمل	المواصلات	الرياضة	الثقافة	الاتصالات	الحكم المحلي	التنمية الاجتماعية	مجال التشغيل والتأهيل
مدى التطبيق							استيعاب عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يقل عن 5% من عدد العاملين بما يتناسب مع طبيعة العمل مع جعل أماكن العمل مناسبة لاستخدامهم.
1	3	4	1	1	1	2	

جدول 14: دور الوزارات المختلفة في إعداد كوادر فنية مؤهلة للعمل مع فئات الأشخاص ذوي الإعاقة.

في مجال التشغيل والتأهيل يلزم القانون الوزارات باستيعاب ما لا يقل عن 5% من عدد العاملين بها من الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتناسب مع طبيعة العمل وتوفير جميع الوسائل الممكنة لمواءمة الأماكن لهم إلا أن هذا الجانب به عدم استطاعة في أغلب الوزارات المعنية حيث وجدنا أن النسبة ضعيفة جداً في معظم الوزارات محل الدراسة.

### 3.2.5 مجال الترويج والرياضة

ممارسة الرياضة والترويج عن النفس حق لكل فرد في المجتمع وقد كفل القانون الفلسطيني ولائحته التنفيذية هذا الحق للأشخاص ذوي الإعاقة وألزم الوزارات المعنية بتوفير هذا الحق لهذه الفئة.

الثقافة	الرياضة	التنمية الاجتماعية	مجال الترويج والرياضة
مدى التطبيق			توفير فرص الرياضة والترويج للأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بمواءمة المرافق الرياضية ومرافقها وتزويدها بالأدوات والمستلزمات الضرورية.
1	5	3	رعاية المؤسسات الأهلية التي تقوم بتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة رياضياً وتأهيلهم من خلال الدعم المادي والمعنوي
	4	5	دعم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج رياضية وطنية ودولية.
1	4	1	تخفيض رسوم دخول الأشخاص ذوي الإعاقة للأماكن الثقافية والأثرية الحكومية بنسبة 50%.

جدول 15: دور الوزارات المعنية في مجال الترويج والرياضة للأشخاص ذوي الإعاقة ومدى تطبيقه

يتضح من خلال الدراسة أن وزارة الرياضة وهي الوزارة الأساس في هذا المجال تقوم بالدور المطلوب منها في هذا المجال بشكل جيد في توفير فرص الرياضة والترويج لهذه الفئة إضافة لدعم مشاركة هذه الفئة في برامج رياضية محلية ودولية. إلا أن هذا لا يعني عدم الاستمرار في توفير وتطوير المزيد من هذه الفرص للترويج وممارسة الحق في الرياضة بشتى أنواعها لهذه الشريحة المهمة في المجتمع.

### 3.2.6 مجال التوعية الجماهيرية

الوعي أساس الوقاية ومن هذا المنطلق أكد القانون الفلسطيني على نشر التوعية الجماهيرية بشتى وسائلها بهدف دمج الأشخاص ذوي الإعاقة وتقبلهم وتقليل نسبة الإعاقة في المجتمع. دور الوزارات في هذا الجانب تم تلخيصه في الجدول التالي

العمل	الاعلام	المواصلات	الثقافة	الحكم المحلي	الرياضة	التنمية الاجتماعية	الصحة	التعليم	مجال التوعية الجماهيرية
<b>مدى التطبيق</b>									
1	1		1	1	1	1		1	القيام بحملات توعية الجماهير حول الإعاقات بجميع جوانبها.
					1	1	1		نشر المعلومات والبيانات المتعلقة بالوقاية بهدف تقليل نسبة الإعاقة في المجتمع.
1	1	1	1	1	1	1	1	1	نشر الإرشادات العامة والوعي بهدف تقويم المجتمع للشخص ذو الإعاقة ودمجه.
1	3	1	2	1	1	5	2	2	توفر مختصين لترجمة لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة (الصم والبكم)
1	3				1				استخدام لغة الإشارة في التلفزيون.

جدول 16: دور الوزارات في مجال التوعية الجماهيرية ومدى تطبيقه

الواضح أن النسبة الأكبر من الوزارات لديها ضعف شديد في هذا المجال وقد عزت بعض الوزارات الأسباب التي أدت لإهمال هذا الجانب المهم إما لعدم توفر مختصين بهذا الشأن أو قلة الميزانية المخصصة لهذا الشأن.

### 3.2.7 مجال مواءمة الأماكن والوسائل العامة للأشخاص ذوي الإعاقة

إن سهولة الوصول والتنقل هي من أبرز حقوق الشخص ذو الإعاقة وذلك لتسهيل عملية دمجها في المجتمع ووصولها لجميع الخدمات المقدمة له بسهولة ويسر. هذا يتطلب مواءمة للأماكن العامة والمواصلات وحتى الاتصالات.

الجدول التالي يوضح دور الوزارات الرئيسية في هذا المجال بحسب القانون الفلسطيني.

الاتصالات	
مدى التطبيق	مواءمة الأماكن العامة للأشخاص ذوي الإعاقة
1	توفير تسهيلات الاتصالات للأشخاص ذوي الإعاقة بما يتضمن تسهيل استخدام شبكة المعلومات.
1	مواءمة تليفونات عمومية للأشخاص ذوي الإعاقة.
2	تخفيض فاتورة التليفون للشخص ذو الإعاقة.
المواصلات	
مدى التطبيق	مواءمة الأماكن العامة للأشخاص ذوي الإعاقة
1	تهيئة بيئة مواصلات مناسبة لحركة الأشخاص ذوي الإعاقة.
1	استخدام إشارة الشخص ذو الإعاقة في مواقف السيارات والحافلات.
1	توفير حافلات مجهزة للأشخاص ذوي الإعاقة على الخطوط العامة.
الحكم المحلي	
مدى التطبيق	مواءمة الأماكن العامة للأشخاص ذوي الإعاقة
1	الشوارع والطرق والممرات والدروب والمباني الحكومية وغير الحكومية لاستعمال وتنقل الشخص ذو الإعاقة ويتم ذلك بالتنسيق بين وزارة التنمية الاجتماعية والمواصلات والحكم المحلي.
1	أماكن العمل والأسواق والمحال التجارية ويقع ذلك على عاتق وزارة الحكم المحلي ووزارة العمل
2	مواءمة المدارس والمراكز والمؤسسات التربوية بما يتناسب مع الشخص ذو الإعاقة

جدول 17: دور الوزارات المعنية في مجال مواءمة الأماكن العامة للأشخاص ذوي الإعاقة

يوضح الجدول السابق قصوراً كبيراً في تطبيق الأدوار المطلوبة لتعزيز هذا المجال فنرى أن مدى التطبيق يكون إما ضعيف أو ضعيف جداً في الوزارات المعنية. والذي يكون أحياناً بسبب عدم توفر المكان المطلوب مواءمته أصلاً كالتليفونات العامة أو حافلات نقل عام. ويكمن السبب الرئيسي في تراجع التطبيق لهذا الجانب هو التكلفة الباهظة له وقلة الميزانية المخصصة لهذا الأمر.

## التوصيات

1. العمل على التنفيذ الفعلي والكامل للقانون الفلسطيني ولوائحته التنفيذي (4) 1999 وهذا يحقق نسبة عالية من خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة.
2. تعديل القانون الفلسطيني للتوافق مع المصطلحات المعتمدة كالأشخاص ذوي الإعاقة بدلاً من المعاقين.
3. تعديل القانون الفلسطيني بما يضمن توزيع وتحديد الأدوار للمؤسسات الحكومية لخدمة هذه الشريحة بشكل واضح ومختص ليوكب للاحتياجات الحالية والمتجددة لهذه الفئة.
4. اعتماد النظام الإلكتروني المحوسب لإدارة شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة كمرجعية للوزارات المعنية في تحديد الأشخاص ذوي الإعاقة مع عمل رؤية موحدة مع بقية الوزارات لتطوير هذا النظام.
5. تحديد الجهة المسؤولة عن تصنيف وتحديد درجة الإعاقة وتعميم هذا التصنيف ليكون مرجع لكل الجهات المعنية ويقترح أن يكون العمل مشتركاً.
6. ازدواجية صرف الأدوات المساعدة بين أكثر من وزارة بسبب غياب التصنيف الموحد يتطلب وجود آلية لتوحيد المعايير والصرف.
7. الكومسيون يعتمد على تحديد نسبة العجز والذي لا يتوافق وتصنيف WHO
8. تفعيل تشجيع تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الخاصة من خلال خصم نسبة من مرتباتهم من ضريبة الدخل لتلك المؤسسات.
9. إضافة دوائر أو أقسام تخدم الأشخاص ذوي الإعاقة في الوزارات المعنية.
10. تفعيل الدوائر والأقسام الموجودة في وزارة التنمية الاجتماعية وخاصة دائرة بطاقة الأشخاص ذوي الإعاقة.
11. تحويل دائرة الأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية إلى إدارة عامة نظراً لكبر هذه الشريحة وتعدد الخدمات المقدمة لهم.
12. تفعيل إصدار بطاقة الشخص ذو الإعاقة في المجال الاجتماعي والصحي.
13. ضرورة وجود خطة لدى الوحدة الإدارية المختصة بكل وزارة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.
14. توفير كادر بشري متخصص وذو كفاءة في الوزارات المعنية لخدمة هذه الشريحة.
15. توفير مختصين للتعامل والتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة كل حسب احتياجه في المؤسسات الحكومية.

16. تخصيص موازنة خاصة لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة في الوزارات المعنية.
17. ضرورة إعلام وزارة التنمية الاجتماعية بالخطة السنوية وتقارير الإنجاز الخاصة بكل وزارة.
18. العمل بشكل أكبر لتشجيع وإلزام المؤسسات والأماكن الخدمية لمواءمة الأماكن وجميع الوسائل الممكنة في سبيل التسهيل وخدمة هذه الشريحة المهمة.
19. وجود أكثر من اتحاد عام للأشخاص ذوي الإعاقة يشنت الجهود وهذا يتطلب العمل على توحيد الجهود.

## الملاحق

### الاستبيان

م	مدى التطبيق				
	ضعيف جدا	ضعيف	مقبول	جيد	جيد جدا
	1	2	3	4	5
<b>المحور الإداري</b>					
1					هل لديكم وحدة ادارية متخصصة للإعاقة
2					مدى تفعيل الوحدة المختصة بمتابعة الإعاقة
3					هل الهيكلية المعتمدة للوحدة المختصة تتناسب والخدمات المنوطة بوزارتكم حسب القانون
4					هل الكادر البشري كاف لأداء المهام المنوطة بالوحدة
5					هل لدى الكادر البشري وضوح في المهام حسب قانون الأشخاص ذوي الإعاقة
6					نسبة تخصص الكادر البشري في الوحدة في مجال الإعاقة
7					نسبة تمثيل الموظفين من ذوي الإعاقة في الوزارة
8					نسبة تمثيل الموظفين من ذوي الإعاقة في المناصب الإشرافية
9					نسبة ملاءمة الوصف الوظيفي مع طبيعة العمل في الوحدة المختصة
10					هل يوجد دليل إجراءات للدائرة المختصة بتقديم الخدمة
11					هل يصدر تقرير إنجاز للوحدة الإدارية المختصة
12					هل يوجد خطة لدى الوحدة الإدارية لتلبية احتياجات الشخص ذو الإعاقة من وزارتكم حسب القانون
13					نسبة تطبيق الخطة الوزارية بخصوص الإعاقة
14					هل تطلب وزارة التنمية الاجتماعية من وزارتكم الخطة السنوية وتقارير الإنجاز الخاص بوحدة الإعاقة

					هل تقوم وزارتك بإعلام وزارة التنمية الاجتماعية بالخطة السنوية وتقارير الانجاز.	15
					ما هو تصنيف الإعاقة التي تتبعه وزارتك؟	16
					نسبة تطبيق ميزانية 2016 للأنشطة المقررة في الخطة في مجال الإعاقة	17
<b>محور الخدمات</b>						
<b>مجال الرعاية والتأهيل</b>						
					تحديد الوزارة لطبيعة الإعاقة وبيان درجتها ومدى تأثيرها على أسرة الشخص ذو الإعاقة	1
					مدى تقديم المساعدة المناسبة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين لديها حسب الإعاقة	2
					نسبة تقديم الخدمات الخاصة بالشخص ذو الإعاقة في مجال الرعاية لمن يستحق الخدمة	3
					نسبة تقديم الخدمات الخاصة بالشخص ذو الإعاقة في مجال الإغاثة لمن يستحق الخدمة	4
					نسبة تقديم الخدمات الخاصة بالشخص ذو الإعاقة في مجال التدريب لمن يستحق الخدمة	5
					نسبة تقديم الخدمات الخاصة بالشخص ذو الإعاقة في مجال التثقيف لمن يستحق الخدمة	6
					مدى اعطاء الأولوية في برامج التنمية الأسرية للشخص ذو الإعاقة	7
					توفر وزارتك الخدمات الإيوائية لشديدي الإعاقة الذين ليس لهم من يعولهم.	8
					توفر وزارتك دعم برامج المشاغل المحمية.	9
					تمنح وزارتك التراخيص الفنية اللازمة لمزاولة الخدمات والبرامج والأنشطة التي يقدمها القطاع غير الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة	10

					تشرف وزارتكم على الخدمات والبرامج التي يقدمها القطاع الغير حكومي	11
					تنسيق وزارتكم مع الجهات المختصة بالوزارات بالعمل على رعاية وتأهيل الشخص ذو الإعاقة	12
					يتم إلزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باستيعاب عدد من الشخص ذو الإعاقة لا يقل عن 5% من عدد العاملين بها.	13
					يتم تخصيص موازنة خاصة للأنشطة والبرامج الترفيهية للأشخاص الشخص ذو الإعاقة في الموازنة العامة	14
					يوجد خطة تنفيذية لإدخال لغة الإشارة في المرافق الحكومية والمؤسسات الأهلية والتدريب عليها واستخدام لغة الإشارة في التلفزيون للتواصل مع الأشخاص الشخص ذو الإعاقة سمعياً.	15
					هل تم إصدار بطاقة الشخص ذو الإعاقة في المجال الاجتماعي	16
<b>المجال الصحي</b>						
					هل تم إصدار بطاقة الشخص ذو الإعاقة في المجال الصحي؟	17
					يتم تشخيص وتصنيف درجة الإعاقة لدى الشخص ذو الإعاقة حسب نظام معين.	18
					تقدم وزارتكم لذوي الإعاقة وأسرهم الخدمات الصحية المشمولة في التأمين الصحي الحكومي مجاناً	19
					هل يتم تقديم وتطوير خدمات الاكتشاف المبكر للإعاقات	20
					توفر الأدوات والأجهزة الطبية اللازمة لمساعدة الشخص ذو الإعاقة وفق ما تقتضيه طبيعة إعاقته وبمساهمة منه لا تزيد على 25% من التكلفة.	21
					نسبة اعفاء الشخص ذو الإعاقة بسبب مقاومة الاحتلال من المساهمة في تكلفة الأدوات والأجهزة الطبية اللازمة	22



					يوجد مستشفيات خاصة بذوي الإعاقة	23
					تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية التي تهدف إلى تقليل نسبة الإعاقة في المجتمع.	24
<b>المجال التعليمي</b>						
					متابعة تطبيق قانون التعليم الالزامي للأشخاص ذوي الإعاقة	25
					مدى تأمين ودعم التعليم المتخصص للحالات الخاصة	26
					مدى توفير التشخيص التربوي اللازم لتحديد طبيعة الإعاقة وبيان درجتها.	27
					تم توفير المناهج والوسائل التربوية والتعليمية والتسهيلات المناسبة.	28
					يتم منح الشخص ذو الإعاقة الفرصة للالتحاق بالتعليم الجامعي دون تمييز	29
					هل يتم إعداد المؤهلين تربوياً لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة كل حسب إعاقته.	30
					نسبة موازنة المدارس والمراكز والمؤسسات التربوية بما يتناسب مع الشخص ذو الإعاقة	31
					وجود مدارس خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة الذين لا يتمكنون من الدراسة في المدارس العادية	32
					نسبة دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الصناعية	33
<b>مجال التشغيل والتأهيل</b>						
					يتم اعداد كوادر فنية مؤهلة للعمل مع مختلف فئات الشخص ذو الإعاقة.	34
					الالتحاق بمرافق التأهيل والتدريب المهني حسب القوانين واللوائح المعمول بها وعلى أساس مبدأ تكافؤ الفرص.	35
					يتم توفير برامج التدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة.	36

					نسبة استيعاب عدد من الشخص ذو الإعاقة لا يقل عن 5% من عدد العاملين بما يتناسب مع طبيعة العمل في تلك المؤسسات مع جعل أماكن العمل مناسبة لاستخدامهم.	37
					نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الحاصلين على تعويضات مقارنة بعددهم الاجمالي (من المصابين)	38
					مدى تشجيع تشغيل الشخص ذو الإعاقة في المؤسسات الخاصة من خلال خصم نسبة من مرتباتهم من ضريبة الدخل لتلك المؤسسات.	39
<b>مجال الترويج والرياضة.</b>						
					نسبة توفير فرص الرياضة والترويج للأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بمواءمة الملاعب والقاعات والمخيمات والنوادي ومرافقها لحالة الشخص ذو الإعاقة وتزويدها بالأدوات والمستلزمات الضرورية.	40
					ترعى وزارتك تدريب الشخص ذو الإعاقة رياضيا وتأهيلهم من خلال الدعم المادي والمعنوي	41
					تدعم وزارتك مشاركة الشخص ذو الإعاقة في برامج رياضية وطنية ودولية.	42
<b>مجال التوعية الجماهيرية.</b>						
					تخفض وزارتك رسوم دخول الشخص ذو الإعاقة إلى الأماكن الثقافية والترفيهية والأثرية الحكومية بنسبة 50%.	43
					هل يتم القيام بحملات توعية الجماهير حول الإعاقات بجميع جوانبها من مسببات ونتائج وحاجات.	44
					تعمل الوزارة على نشر المعلومات والبيانات المتعلقة بالوقاية بهدف تقليل نسبة الإعاقة في المجتمع.	45
					تتشر الإرشادات العامة والوعي بهدف تقويم المجتمع للشخص ذو الإعاقة ودمجه.	46
					هل يوجد مختصين لترجمة لغة الإشارة للشخص ذو الإعاقة (الصم والبكم)	47

					هل يتم استخدام لغة الإشارة في التلفزيون.	48
<b>مجال مواءمة الاماكن العامة للأشخاص ذوي الإعاقة</b>						
					مدى متابعة مواءمة الشوارع والطرق والممرات والدروب والمباني الحكومية وغير الحكومية لاستعمال وتنقل الأشخاص ذوي الإعاقة	49
					هل أماكن العمل والأسواق والمحال التجارية موائمة للأشخاص ذوي الإعاقة.	50
					تهيئة بيئة مواصلات مناسبة لحركة الشخص ذو الإعاقة من خلال تخفيضات على أثمان التذاكر بما فيها تذاكر الطيران الفلسطيني للأشخاص ذوي الإعاقة بحيث لا تزيد مساهمة الشخص ذو الإعاقة على 25% من قيمة التذاكر.	51
					بيئة مواصلات مناسبة لحركة الشخص ذو الإعاقة استخدام إشارة الشخص ذو الإعاقة في مواقف السيارات والحافلات	52
					يتم تهيئة بيئة مواصلات مناسبة لحركة الشخص ذو الإعاقة توفير حافلات مجهزة للأشخاص ذوي الإعاقة على الخطوط العامة	53
					هل تعمل وزارة الاتصالات على توفير تسهيلات الاتصالات للأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيل استخدام شبكة المعلومات	54
					هل تعمل وزارة الاتصالات على توفير تسهيلات الاتصالات للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تليفونات عمومية موائمة	55
					هل تعمل وزارة الاتصالات على توفير تسهيلات الاتصالات للأشخاص ذوي الإعاقة بتخفيض فاتورة التليفون للشخص ذو الإعاقة	56